

# "جيل مدرسة النجاح" طموح يقفز على الممكن

مديرية المناهج اعتبرته اختيارا عمليا يكفل إعادة الاعتبار إلى المدرسة المغربية وفاعلون رأوا فيه تكرارا لمشاريع فاشلة



الدعم الاجتماعي من أهم مقومات إنجاح مشروع «مدرسة النجاح» (أحمد جرفي)

السنة الأولى الابتدائية أولوية الأولويات، وذلك إيماناً بالهدور المحوري الذي تلعبه المدرسة الابتدائية، بوصفها مدخلا مركزيا في إصلاح المنظومة التربوية، خصوصا إذا ما تم الانتقال بدور المدرسة من مؤسسة «تفرض نموذجاً وحيداً يجعلها تتخلى عن المعلمين الذي لا يتمكنون من مواكبة المسار الدراسي، إلى مدرسة تكيف طرقها مع حاجات الأطفال وتوفر فرص النجاح للجميع وتجسد بحق ديمقراطية التعليم».

غير أن أغلب الفاعلين، خصوصا المعنيين بتنفيذ مشروع «جيل مدرسة النجاح»، يتحفظون على التوقيت الذي أنزلت فيه المذكرة، خصوصا أن صدورهما تزامن مع كم هائل من المذكرات التي تقتضي إجراءاتها وقفات من التفكير والتأمل والدراسة والجهود الكبيرة والتعبئة من أجل التنفيذ، من قبيل المذكرة 122 المتعلقة بتدبير الزمن المدرسي، والمذكرة 128 الخاصة بتقويم المستلزمات الدراسية، فضلا عن إجراءات الدخول المدرسي الطويلة والمضنية.

الصباح

خلصت كل التشخيصات التي خضع لها جسد المنظومة التعليمية الوطنية إلى اعتبار الهدر المدرسي أحد أكبر الأمراض المزمنة التي يعانيها هذا الجسد، لذا خصص الميثاق الوطني إحدى دعائمه للتغلب على التكرار والانقطاع عن الدراسة. وفي الاتجاه نفسه سار البرنامج الاستعجالي، بما أنه استكمال وتسريع لأجراة الميثاق الوطني، فخصص مشروع المجال الأول لمحاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع.

وتنص المذكرة 120 الصادرة في 31 غشت الماضي على أن أول الإجراءات في هذا الصدد، قرار انطلاق مشروع «جيل مدرسة النجاح» ابتداء من الموسم الدراسي الجاري، «باعتباره الجيل الذي ينطلق معه التطبيق الفعلي للبرنامج الاستعجالي».

وتؤكد المذكرة ذاتها، أن «الفكرة الرئيسية للمشروع تتلخص في أنه اختيار عملي يكفل إعادة الاعتبار للمدرسة المغربية، ومقاربه تعتمد الأولويات والوقاية قبل العلاج»، وأيضا في أنه «يعتبر تحقيق انطلاقة دراسية موفقة ابتداء من

## محطات

### الحسيمة

سجل فرع تارجيست للنقابة الوطنية للتعليم (د. د. ش) باسلف شديد، النقص الحاصل في الأطر الإدارية والتربوية بالتعليم الثانوي بسلكيه، على المستوى المحلي، وعدم مساهمة مضمون المذكرة 122 لواقع المؤسسات التعليمية. وأشار بيان النقابة نفسها إلى ما أسماه «سوء تدبير الفائض إقليمي»، وعدم تطبيق المذكرة الوزارية رقم 95 في ما يتعلق بالتعاقد مع الكنتيين المحليين لتوفير اللوازم المدرسية في الوقت المناسب، ما سبب في تأخير انطلاق الموسم الدراسي، وأضاف البيان أن الجهات المسؤولة تأخرت في الإعلان عن المناصب الشاغرة للمكلفين بالتدبير المالي والمادي للمؤسسات التعليمية الثانوية، وعلى المستوى الوطني، اعتبر البيان إعداد وإجراة عملية المخطط الاستعجالي كان انفراديا، ويتجلى ذلك، حسب النقابة، في إصدار دليل حول البات محاربة ظاهرة الغياب والمذكرة رقم 122 وكذا في ما يتعلق بتطبيق التوظيف بالعقد لحاملي الشهادات.

جمال الشكبي (الحسيمة)

### زاكورة

تخوض الشغيلة التعليمية بإقليم زاكورة، بدعوة من أربع نقابات تعليمية، إضرابا لمدة أسبوع قابل للتديد، منذ 7 أكتوبر الجاري، وحسب البيان الموقع من طرف كل من النقابة الوطنية للتعليم (د. د. ش) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم، والنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي، والنقابة الوطنية للتعليم (ف. د. ش). تكمن أسباب هذا التصعيد في بداية الموسم الدراسي الحالي، إلى استفراد النيابة بتدبير ملف الحركة وإجراة تكليفات وتدبير ملفاتها بشكل انفرادي، بدعى أنه «لا يمكن إجراة حركة محلية منصفة للشغيلة التعليمية لأن الإقليم يعاني الخصائص في الموارد البشرية، وتطالب النقابات النيابة الإقليمية بوقف كافة الإجراءات الانفرادية وضم أكثر من مستوى وإعادة نشر الأستاذة والمذكرة 122 المنظمة للزمن المدرسي. كما تطلب بتوفير أكثر من 200 أستاذ وتوفير العدد الكافي من الأعاون والأطر الإدارية.

إبراهيم اكتفان (تيزنيت)

### مبزرزون

أثارت المذكرة المنظمة للحركة الانتقالية للأستاذة المبرزين، موجة من الاستنكار في صفوف هذه الفئة التي تجد فيها، حيفا في حقها، بالنظر إلى إجبارها المرشحين للمناصب بمراكز التكوين، على الإلاء بوثيقة «موافقة» مدير المركز، دون تاطير واضح، ما يجعل الأستاذة المبرزين تحت رحمة المزاجية وسوء الفهم، وجرم العديد منهم من مبدأ تكافؤ فرص التنافس، بل إن بعض المناصب ظلت شاغرة إلى حد الآن، ويرى عضو في اللجنة الوطنية للأستاذة المبرزين، أن ثمة «عدم وضوح المعايير التي يتم على أساسها الحسم في تمكن المرشح من منصب ما وحرمان آخر منه»، داعيا إلى رد الاعتبار لهذه الفئة لما تقوم به من أدوار مهمة في منظومة التربية والتكوين، وفتح حوار جاد ومسؤول مع منطليها حول ملفها المحلي المشروع في أبعاده المادية والمعنوية والقانونية، مستغربا التراجع عن الوعد الشخصي للمسؤول الأول في القطاع برد الاعتبار للمبرزين.

### إفران

استفاد أكثر من 400 تلميذ ينتمون إلى أسر فقيرة ومسجلين في الصف الأول الابتدائي في 21 مدرسة بإقليم إفران، من حقائب كامل لوازمها المدرسية وزعتها عليهم جمعية «يدا في يده» الخيرية بجماعة الأخوين في إطار أعمالها الخيرية ورفاء، لانتمائها لدعم التعليم بالعالم القروي خاصة في صفوف الفتيات القرويات.

ومن المدارس المستفيدة، مدارس زاوية سيدى عبد السلام (353 تلميذا) وبئر انزران (194 تلميذا) وعين الخيل (29 تلميذا) ومدرسة جماعة ال البرج (396 تلميذا)، بينما وزعت الجمعية لوازم دراسية على أكثر من 600 تلميذا في مختلف المستويات الدراسية بالإقليم، بفضل تبرعات المحسنين التي بلغت 13 مليون سنتيم

ح.أ (حاس)

## خبر الأسبوع

أدان المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم «استمرار تعنت النيابة الإقليمية لآسفي في تنفيذ التزاماتها مع النقابة، وإصرارها على الضي في مسلسل الشقوقات سواء على مستوى تدبير الموارد البشرية أو التدبير الإداري والمالي، وجاء في بلاغ للنقابة أنه بعد وقوفه على ما تعرفه الساحة التعليمية من «أخلالات ومخاطر تهدد المدرسة العمومية بعد إصرار الدولة على تمرير برنامجها الاستعجالي ضدا على إرادة الشغيلة التعليمية ومصحة أبناء الشعب في تكافؤ الفرص ومجانبة التعليم وجودته»، فإنه يعلن تايكده موقف النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل «الراض للمخطط الاستعجالي الذي يستهدف المدرسة العمومية باعتبارها خدمة مجانية من حق أبناء الشعب المغربي، ويروم خصوصتها وتفكيكها وضرب خدمتها العمومية، وعبرت النقابة عن «رفضها التام للمذكرة الوزارية رقم 122 الصادرة بتاريخ 31 غشت 2009 في موضوع تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي والتي تأتي في إطار المشروع 12 لإجراة البرنامج الاستعجالي المشؤوم»، كما اعتبرت «ضربا حقيقيا لحق التلميذ القروي في التعليم، وعقوبة مجانية وسادية مسطرة على التلاميذ ونساء ورجال التعليم العاملين بالوسط القروي». وتجدت تضامنها مع «الأستاذة غير المدعمن المعتصمين أمام الوزارة»، وندت ب «الهجوم الهجسي الوحشي الذي مورس عليهم يوم 03 شتنبر الماضي»، ودعت وزارة التربية الوطنية إلى التسريع بإيجاد حل نهائي ينصف هذه الفئة. واستنكرت النقابة، في البلاغ، الذي توصلت «الصباح» بنسخة منه، صمت وتواطؤ مسؤولين بالنيابة الإقليمية مع لوبيات الفساد الإداري والمالي التي أضحت تنخر جسم النيابة الإقليمية وعددا من المؤسسات التعليمية».

حسن الرفيق (آسفي)

## إجابة واحدة تكفي

### الشولي: مشروع «مدرسة النجاح» أخرجنا من خطاب الأزمة

مدير أكاديمية جهة مراكش قال إن المناطق القروية هي رهان نجاح المشروع

قال محمد خالد الشولي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة مراكش تانسيفت الحوز، إن المغرب انتقل، بمشروع «مدرسة النجاح»، من خطاب الأزمة إلى خطاب الفعل. واعتبر الشولي، في لقاء مع «الصباح»، أن المشروع الجديد يعد ثورة فكرية قلصت دور المركز في اتخاذ القرار.

وفي ما يلي نص الحوار:



● تميز الدخول المدرسي الحالي بإطلاق مشروع «جيل مدرسة النجاح»، ما هي فلسفة هذا المشروع؟  
● قد يفخر الحديث عن مدرسة النجاح مجموعة من الشكوك، من قبيل: كيف يمكن الحديث عن مدرسة النجاح، ومنظومتها ما زالت تتحدث عن مجموعة من الاختلالات، وتأتي الوزارة وتتحدث عن مدرسة النجاح، وهي شكوك مفادها أن الخطاب العام كان خطاب أزمة، وأن الفائدة من التعليم، أو الحصول على شهادة، كانت موضع تساؤل، وهي أزمة مجتمعية مرتبطة بتناسق التعليم مع سوق الشغل إلى غير ذلك.  
● خطاب الأزمة نفسه كان في مرحلة ما إيجابيا، إذ أعطى خلخلة للمجتمع فاصبح هذا الأخير، بفضل، كأنه يسائل نفسه. لكن في نظري، ربما هذا الخطاب طال وأصبح خطابا سلبيا أكثر من اللازم وهو خطاب يبطئ كل الهم، لأن المجتمع حينما تكون له الإرادة القوية لإصلاح أموره، من المفيد جدا أن يتناول قضاياها بشكل عميق، ولكن حين يبقى دائما في خطاب السلبية وخطاب الأزمة يصبح الأمر معيقا

تفاصيل الحوار في الصفحة 7

مرنة تراعي الاختلاف والفرق الفردية، وتساهم في الارتقاء بالصدقات والمهارات والمكتسبات المختلفة، وتوفير مناخ يتسم بالحيوية والحياة، ما يساعد المتعلمين على الاجتهاد واتخاذ المبادرة وإدكاء الشعور بالمسؤولية.

كل ما جاء في المذكرة مجرد إعلان نوايا، ذلك أن أبسط شروط إنجاح المشروع تقتضي من المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين القضاء على ظاهرة الاكتظاظ التي تشكل عائقا أساسيا أمام المتعلمين، وتوفير البنيات التحتية الضرورية، كالمرافق الصحية (مراحيض وماء شروب)، والنفضات، الثقافية والرياضية (ساحات للعب)، وتوفير قاعات درس تجذب التلميذ ولا تطرده، والحد من الأقسام المشتركة، وتوفير النقل المدرسي، والإطعام، اللذين يساهمان بشكل كبير في الحد من ظاهرتي الانقطاع والتكرار، وقبل هذا وذاك، يجب إيجاد الأستاذ القادر على استيعاب مضامين المشروع، وتمكينه من الأدوات المناسبة لكي يقوم بجهته على أحسن وجه.

إذا لم تتوفر هذه الشروط، فإن أي حديث عن «جيل مدرسة النجاح» لن يكون إلا صبا للماء في الرمال، وهدرا للمال والجهد، مع أنهما أكثر ما يعوز المنظومة التربوية في أيامنا هذه.

## حجر الزاوية

### إعلان نوايا



عبدالله نهارى

يثير النقاش حول مشروع «جيل مدرسة النجاح» نوعين من الإحساس. أولهما استغراب لشدة القائميين على الشأن التربوي على «بيع القرد والسخرية ممن اشتراه» (حسب مثل مغربي دارج)، والثاني تخوف مشروع من مستقبل المدرسة الوطنية التي لا يبدو أنها في آيد أمينة.

مبعث هذين الإحساسين هو ما ترسخ لدينا من قناعة بأن ما تحطط له وزارة أخيشين والعبادة بعيد كل البعد عن الواقع الذي تنطق به المؤسسات التعليمية، سواء بالبادية أو المدينة.

إن ما جاء به مشروع «جيل مدرسة النجاح»، من آدابيات، كلام جميل ومنمق، لا يمكننا إلا أن نصفق لمن صاغوه لأنهم

«فكروا» جيدا في مستقبل أبنائنا، المنتمين إلى هذا الجيل، «جيل النجاح»، غير أن تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع يبدو من سابع المستحيلات، بالنظر إلى عدة عوامل موضوعية لا علاقة لها بأي مزاييدة أو أفضراء.

سنوضح قليلا، إن الفكرة الرئيسية لمشروع «جيل مدرسة النجاح» ترمي، حسب المذكرة الوزارية 120، إلى إعادة الاعتبار إلى المدرسة، من خلال تفعيل مقاربة وقائية تطلق الداء قبل تشفيه، مع تحقيق انطلاقة دراسية موفقة، بداية من السنة الأولى الابتدائية، وتوفير شروط النجاح لجميع المتعلمين وفق مقاربة تربوية وبيداغوجية